

دور الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة
The Role of Partnerships between Universities and the Private Sector in
Achieving Sustainable Development

د/رابعي إبراهيم

جامعة محمد بوضياف، المسيلة

البريد الإلكتروني: ibrahim.rabai@univ-msila.dz

مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية

ط.د/رسيوي مصطفى⁽¹⁾

جامعة محمد بوضياف، المسيلة

البريد الإلكتروني: mustapha.recioui@univ-msila.dz

مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية

تاريخ النشر: 2025/06/03	تاريخ القبول: 2025/06/01	تاريخ الارسال: 2025/05/27
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص:

في ظلّ التحديات المعاصرة التي تواجه التنمية المستدامة، تبرز أهمية الشراكة كخيار إستراتيجي بين الجامعات والقطاع الخاص باعتبارها محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والاجتماعي. يسعى هذا البحث إلى إبراز دور الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، متخذاً جامعة المسيلة نموذجاً للدراسة. وقد ركز البحث على تحليل الإطار القانوني والمفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر، وتقييم تجربة جامعة المسيلة من خلال دراسة نوعية اتفقياتها مع القطاع الخاص، مجالات التعاون، الآليات المتبعة، والتحديات التي تواجهها. كما تناول البحث الأسس القانونية المنظمة لعمل الجامعات وشروط الشراكة في مجال البحث العلمي. وخلص البحث إلى تقييم فعالية الإطار القانوني الحالي واقتراح تعديلات لتعزيز هذه الشراكات، مثمنا الخطوات التي خطتها جامعة المسيلة في بناء شراكات قوية، مع التأكيد على ضرورة معالجة التحديات لتحقيق أقصى استفادة منها في دعم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، التنمية المستدامة، التنمية، الجامعة الجزائرية، القطاع الخاص.

Abstract:

This research investigates the crucial role of university-private sector partnerships in driving sustainable development, particularly within the context of Algeria's current challenges. Using the University of M'sila as a case study, it analyzes the legal and

conceptual frameworks governing public-private partnerships in Algeria. A qualitative assessment of the University of M'sila partnerships examines their agreements, areas of cooperation, mechanisms, and encountered challenges. The study also explores the legal basis for university operations and the conditions for research partnerships. Finally, it evaluates the existing legal framework's effectiveness, proposing amendments to enhance these partnerships and maximize their contribution to sustainable development, while acknowledging the University of M'sila successes and the need to address persistent challenges

Keywords: Partnership, sustainable development, Algerian university, private sector.

مقدمة:

تُشكّل الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الخاص ركيزةً أساسيةً لتحقيق التنمية المستدامة، لكنها تحتاج لإطار قانونيّ متين يُحدد حقوقَ والتزاماتِ كلا الطرفين، ويعزّزُ فاعليّةَ التعاون بينهما. في سياق السعي العالمي نحو التنمية المستدامة، تلعب الجامعات الجزائرية، باعتبارها مؤسساتٍ رئيسيةً للتعليم العالي والبحث العلمي، دوراً حيوياً في توفير المعرفة والتقنيات الحديثة. إلا أن تطوير البحث العلمي يتطلب موارد مالية وبشرية وتقنيةً ضخمة، لا يمكن توفيرها إلا من خلال شراكات فعالة مع القطاع الخاص. يهدف هذا البحث إلى دراسة هذا الدور، مُستعرضاً تجربة جامعة المسيلة كدراسة حالة، كما يهدف إلى إبراز مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل عام، وتحديد طبيعتها القانونية، وتبسيط الضوء على بعض الأنماط القانونية المعتمدة، فضلا عن محاولة إيجاد العلاقة المثلى بين الجامعة والقطاع الخاص في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وهذا من خلال معالجة الإشكالية التالية: ما مدى فعالية الشراكات بين الجامعات الجزائرية والقطاع الخاص في تعزيز التنمية؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها موضوعاً يمتلك جوانب متنوعة تشمل القانونية والاقتصادية والسياسية. كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد أصبحت محور اهتمام العديد من الدول، ومنها الجزائر، نظراً للفوائد العديدة المرتبطة بتحسين المرافق العامة وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص، وذلك لأجل النهوض بالبحث العلمي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، من خلال ربط الجامعات بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، حيث

يجب تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص عبر تحديد أهداف مشتركة تستند إلى متطلبات سوق العمل، وتأسيس آليات تعاون مثل برامج التدريب، والمشاريع البحثية المشتركة، ومراكز الابتكار، مع توفير الدعم الحكومي اللازم، وبناء الثقة المتبادلة والمرونة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتذليل العقبات مثل الاختلافات الثقافية والبيروقراطية. حيث سيتم معالجة الإشكالية المطروحة من خلال مبحثين، نتطرق ضمن المبحث الأول المفاهيمي للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في الجزائر، بينما المبحث الثاني نستعرض فيه الإطار القانوني والعملي للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في الجزائر – (جامعة المسيلة نموذجاً).

الدراسات السابقة:

تنص المادة 37 من القانون العضوي رقم 18/15 المتعلق بقانون المالية للجمهورية الجزائرية الصادر ضمن الجريدة الرسمية رقم 53 بتاريخ 02 سبتمبر 2018، المعدل والمتمم، على ضرورة اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لمواجهة ارتفاع الدين العام وعجز الميزانية عن تمويل المشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى ضعف أداء تنفيذ هذه المشاريع. يهدف هذا النوع من العقود في المقام الأول إلى تخفيف أعباء الموازنة وتقليص التكاليف، خاصةً فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية الكبرى التي تعزز النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل. إلى جانب ذلك، تسعى عقود الشراكة إلى تحسين أداء المشاريع، وتعزيز تنافسيتها، وتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص⁽¹⁾، فضلاً عن نقل المعارف والتكنولوجيا كهدف ضمني، ولكنه ذو أهمية بالغة، حيث أنه من بين الدراسات التي عالجت موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في الجزائر.

تعد الجامعة ركيزة أساسية في بناء المجتمعات، فهي مؤسسة تعليمية وبحثية تسعى إلى إعداد الكفاءات وتطوير المعرفة. ويلعب التعليم العالي دوراً حيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تزويد سوق العمل بالكوادر المؤهلة، وإنتاج البحوث التي تُسهم في حل المشكلات المعاصرة، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية. ولكن للوصول إلى أقصى درجة من الفاعلية في تحقيق أهدافها وخدمة التنمية بشكل أمثل، وقد باتت الشراكة مع القطاع الخاص أمراً حتمياً، حيث سوف نستعرض من خلال هذا المبحث أهمية هذه الشراكة، واقعها في السياق الجزائري، والإطار القانوني الذي يُنظمها، متناولاً ضمن المطلب الأول،

سنستعرض مفهوم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، ونحدد مجالاتها الرئيسية. والمطلب الثاني سنتناول فيه

المطلب الأول: شراكات الجامعات مع القطاع الخاص.

تهدف الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص إلى تعاون استراتيجي بين مؤسسات تعليمية وبِحثية عامة، وكيانات خاصة، لتنفيذ مشاريع مشتركة. وتشمل مجالات التعاون البحث والتطوير، التدريب، الاستشارات، وإنشاء الشركات الناشئة. وتهدف هذه الشراكات إلى تحسين جودة التعليم، تطوير البحث العلمي، وتأهيل الكفاءات اللازمة لسوق العمل، وعليه توجب علينا تحديد مفهوم ومجالات الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص ضمن الفرع الأول، وإبراز طبيعة الجامعة ومهامها وفقاً للقوانين المنظمة لها ضمن الفرع الثاني

الفرع الأول: المفهوم ومجالات الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.

أولاً مفهوم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: وهي نموذج محدد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تتعاون الجامعات مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف مُشتركة، تتمثل أساساً في التعليم، والبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، والتنمية الاقتصادية. وهذا يتطلب إطاراً قانونياً واضحاً يُنظم هذه العلاقة ويُحدد حقوق وواجبات كل طرف.

وتعرفها الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص على أنها: «الالتزام بين طرفين أو أكثر لاستثمار المصادر المتاحة لتحقيق هدف مشترك، والوصول إلى تبادل المنفعة»⁽²⁾. وذهب سالم بن محمد السالم (2009) على: «أنها تظافر جهود المؤسسات المعنية بالبحث العلمي على المستوى الوطني، بحيث تتفق مع مؤسسات القطاع الخاص على تحقيق أهداف مشتركة»⁽³⁾.

وتُعرف جامعة الملك عبد العزيز الشراكة بأنها تعاون بين طرفين لتحقيق أهداف مشتركة، تُترجم من خلال مبادرات وأنشطة مشتركة تُمكن من تحقيق التكامل في الموارد البشرية والمادية. أما وزارة التعليم السعودية، فتعرفها كما يلي: "اتفاقية تعاون بينها وبين منشأة خاصة، يُشارك فيها الطرفان خبرتهما ومواردهما لتحقيق منفعة عامة، مع تقاسم المصادر والمخاطر والأرباح المحتملة"⁽⁴⁾.

ثانياً أهمية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.

تُقيم الجامعات ومنظمات القطاع الخاص شراكات متبادلة المنفعة، حيث يتعاون الطرفان في مجالات متعددة. يوفر هذا التعاون للجامعات موارد مالية ولوجستية أساسية، مما يُحسّن أداءها ويضمن جودة مخرجاتها، بما في ذلك البرامج، والبحوث، والخريجين المؤهلين. وبالمقابل، تُفيد هذه المخرجات الشركات، مُعززةً أداءها وجودة منتجاتها ومكانتها التنافسية في السوق.

ولذلك تعتبر الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع ذات أهمية بالغة. فتلك العلاقة تُعد من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز التطور في كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتوجه صانعو القرار إلى مؤسسات التعليم العالي لإجراء دراسات منهجية ومقارنات حول التحديات التي تواجه المؤسسات المجتمعية. وقد أتاح هذا النهج في العلاقة إنشاء تقاليد وقيم جديدة في صنع القرار، مما أسفر عن تراكم كمي ونوعي من المعلومات، وبالتالي أصبحت مؤسسات التعليم العالي جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة.⁽⁵⁾ وتشير الأدبيات إلى أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص؛ وهذا وفق النقاط الآتية⁽⁶⁾:

أ- استناد العمل على أسس المعرفة والتكنولوجيا والمهارة، ولا يمكن نقل المعرفة وتطبيق التكنولوجيا وتطوير المهارات إلا من خلال مؤسسات التعليم ومراكز الأبحاث العلمية.

ب - لقد أدت سرعة التطور في المعرفة والتكنولوجيا إلى جعل مبدأ التعليم المستمر أمراً حيويًا للفرد والمجتمع، وذلك لضمان تحسين مستويات الأداء وتطوير المجتمع بشكل عام.

ج- تتواصل التحولات والتغيرات في مكونات المجتمع وأساليب عمله وأدواته ووسائله نتيجة للتطور الدائم في تكنولوجيا الإدارة، البرمجة، وعلوم العمليات؛ مما أدى إلى حدوث فوضى ظاهرة في بنية وسوق العمل.

د- تعد الفجوة بين التقدم والتخلف إحدى القضايا الأساسية التي تواجه المجتمعات في العصر الحديث. إذ تتسع هذه الفجوة يوماً بعد يوم، مما يشير إلى ضرورة اتخاذ تدابير جادة ومعالجة شاملة لها. ومن ألمح التحديات التي تنبثق عن هذه الفجوة، تتجلى الفجوة المعرفية والتكنولوجية التي لها تأثير كبير على التنمية المستدامة في مختلف المجالات. في هذا السياق، تلعب الجامعات دوراً محورياً في معالجة هذه الفجوة من خلال التعليم والبحث

- العلمي، ونظرا لحاجة الجامعة الجزائرية إلى مصادر تمويل غير تقليدية، وجب عليها الاستعانة بالقطاع الخاص الذي يعتبر مصدراً هاماً، وذلك من خلال آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي هي ضرورية للأسباب التالية:
- 1- توفير الموارد المالية: توفر الشركات الخاصة الأموال اللازمة لتمويل البحوث العلمية، وهو ما يمكن الجامعات من توسيع نطاق أبحاثها وتحسين جودتها.
 - 2- توفير الموارد البشرية: تمنح الشركات الخاصة الجامعات الفرصة للاستفادة من خبرات موظفيها وخبرائها في مجالات مختلفة.
 - 3- توفير الموارد التقنية: توفر الشركات الخاصة التقنيات الحديثة والمعدات اللازمة لإجراء البحوث العلمية.
 - 4- تحسين جودة التعليم: تسمح الشراكات بتحسين جودة التعليم من خلال توفير الفرص للطلاب والأساتذة للتعلم من الخبرات العملية في القطاع الخاص.
 - 5- تعزيز الابتكار: تسهم الشراكات في تعزيز الابتكار من خلال توفير الفرص للتبادل المعرفي بين الجامعات والشركات.
 - 6- توفير فرص التدريب: يشكل القطاع الخاص منصة لتوفير فرص تدريب عملية للطلاب، مما يساعدهم في تطبيق ما تعلموه في الواقع العملي.
 - 7- توجيه البحث العلمي: يُمكن للقطاع الخاص من توجيه الأبحاث في الجامعات لتلبية احتياجات السوق، مما يزيد من فائدة الأبحاث التي تُنتج.
 - 8- تأهيل الكوادر البشرية: يؤدي التعاون إلى تطوير المناهج وتعزيز المهارات المطلوبة في سوق العمل.

الفرع الثاني: طبيعة الجامعة ومهامها وفقاً للقوانين المنظمة لها.

تُحدد القوانين المنظمة للجامعات في الجزائر مثل قانون التعليم العالي) طبيعتها كمؤسسات عامة غير هادفة للربح، لها شخصية معنوية مستقلة، وتخضع لإشراف الدولة. وتتمثل مهامها في التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. وتُخولها هذه القوانين الصلاحية لإبرام اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص، مع مراعاة ضوابط مُحددة لحماية مصالحها والالتزام بالمعايير الأكاديمية.

يُعرّف المرسوم التنفيذي الجزائري رقم 03-279 المؤرخ في 3 أغسطس 2003 (الموافق 24 جمادى الثانية 1424 هـ)، والذي يُحدد مهام الجامعة الجزائرية والقواعد الخاصة

بتنظيمها وسيرها، الجامعة في مادّتيه الثانية والخامسة على أنها: «مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي»⁽⁷⁾. تهدف إلى تكوين الكفاءات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعليم مناهج البحث، وتعزيز ثقافة البحث العلمي، والمساهمة في إنتاج ونشر المعرفة، بالإضافة إلى المشاركة في التكوين المستمر.⁽⁸⁾

حيث تنشأ بموجب مرسوم تنقيدي باقتراح من وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتوضع تحت وصايته.⁽⁹⁾

ويعرف البعض الجامعة الجزائرية بأنها "مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتُعدّ بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الميادين المحددة بنص إنشائها. وتملك الجامعة صلاحية إنشاء مؤسسات فرعية اقتصادية، والمساهمة في مؤسسات أخرى تُعدّ بتسويق نتائج البحوث".⁽¹⁰⁾

وينص القانون رقم 15-21، المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (الجريدة الرسمية رقم 71، بتاريخ 30 ديسمبر 2015)، على أن المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي: «هي النمط القانوني للمؤسسات العمومية المطبق على مؤسسات البحث العلمي التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية بما يتوافق مع خصوصية مهامه»⁽¹¹⁾

المطلب الثاني: الحاجات المتبادلة بين الجامعة للقطاع الخاص

لم يعد يُنظر إلى العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص كعلاقة عرضية أو ذات منفعة محدودة، بل أصبحت تمثل تكاملاً حيويًا تفرضه مقتضيات العصر الحديث. فكل طرف يزخر بإمكانيات وموارد تمثل للآخر عنصراً جوهرياً لتحقيق غاياته بكفاءة وفعالية. وينصب التركيز في هذا المطلب على إيضاح هذه الحاجات المتبادلة بتفصيل، مبرزاً كيف يمثل هذا التكافل أساساً لشراكة مثمرة تغذي الابتكار وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق ذلك، تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين: يعالج الأول حاجة الجامعة للقطاع الخاص، ويناقش الثاني حاجة القطاع الخاص للجامعة.

الفرع الأول: حاجة الجامعة للقطاع الخاص

في ظل التحولات العالمية وتزايد التنافسية وتغير مصادر التمويل، لم يعد بإمكان الجامعات الاعتماد كلياً على الدعم الحكومي أو الرسوم الدراسية لتغطية نفقاتها وتحقيق

أهدافها الطموحة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. لقد أصبح الانفتاح على القطاع الخاص وبناء جسور التعاون معه أمراً حيوياً لاستدامة الجامعات وتطويرها وتعزيز دورها الريادي. يستعرض هذا الفرع الأوجه المتعددة التي تحتاج فيها الجامعة إلى دعم ومساهمة القطاع الخاص، فيصدر المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المحدد للقانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري و التكنولوجيا وكذا المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المحدد لمهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجيا وتنظيمها وسيرها¹²، الذي منح للجامعة عدة صلاحيات من شأنها أن تنعكس إيجاباً على القطاع الخاص حيث مكن الجامعة من إبرام عقد أو اتفاقية تتعلق بميدان نشاطها قصد انجاز أشغال البحث والدراسات والخبرة والاستشارة والتكوين¹³، والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

1- مصادر التمويل المتنوعة: الجامعة تحتاج إلى دعم مالي من القطاع الخاص لتمويل البحث العلمي التطبيقي ذي الميزانيات الضخمة، والحصول على منح وهبات ورعاية للمشاريع الأكاديمية وتطوير البنى التحتية، وذلك بهدف تنوع مصادر دخلها وتقليل اعتمادها على الميزانيات الحكومية المتقلبة

2- تطبيق وتسويق مخرجات البحث العلمي: تحتاج الجامعة إلى شريك من القطاع الخاص قادر على تحويل ابتكاراتها واكتشافاتها البحثية إلى منتجات أو خدمات تجارية، والتعاون معها في تسجيل براءات الاختراع وتأسيس الشركات الناشئة¹⁴ المنبثقة عن أبحاثها، وتوفير مختبرات متطورة أو بيئات تجريبية لتطبيق هذه الأبحاث على أرض الواقع.

4- اكتساب الخبرات العملية والإدارية: تستفيد الجامعة من القطاع الخاص عبر إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لاكتساب خبرات عملية وتطبيقية، والاستعانة بخبرائه في المجالس الاستشارية، وفي المقابل، تطور برامج تعليم يلبى احتياجات تدريب وتطوير موظفي هذا القطاع.

5- ربط المخرجات التعليمية بسوق العمل: تحتاج الجامعة إلى التعاون مع القطاع الخاص لمعرفة متطلبات سوق العمل الفعلية وتطوير مناهجها وبرامجها وفقاً لذلك، وتوفير فرص تدريب عملي للطلاب لاكتساب الخبرة، وضمان توافق مهارات خريجها مع احتياجاته لزيادة فرص توظيفهم، والاستفادة من مشاركة خبرائه في التدريس وورش العمل

6- الحد من هجرة العقول إلى الخارج: حيث أن توفير مناخ علمي مناسب ملائم أصبح ضرورة حتمية، وذلك لأجل إدماج الخبرات في مجال تخصصها المناسب، مما يستوجب تعزيز

الشراكات بين الجامعة والقطاع الخاص، وهو ما يتمناه كل باحث نظير ما قدمه من جهودات وما اكتسبه من خبرة خلال سنوات الدراسة والبحث¹⁵.

الفرع الثاني: حاجة القطاع الخاص للجامعة

لا يمكن للقطاع الخاص أن يحقق نمواً مستداماً أو يحافظ على قدرته التنافسية في الاقتصاد المعرفي اليوم دون الاعتماد على مخرجات وقدرات المؤسسات الأكاديمية، وعلى رأسها الجامعات. فالجامعات ليست مجرد مصنع للشهادات، بل هي منبع للأفكار الجديدة والأبحاث العلمية المتقدمة، ومركز لتوليد المعرفة، وحاضنة للمواهب التي تمثل رأس المال البشري الذي يعتمد عليه القطاع الخاص بشكل أساسي، وذلك من خلال ما تقدمه من خلال البحث العلمي وخدمة المجتمع حيث يشكل النتاج المعرفي والبشري للجامعات شريان حياة للقطاع الخاص، ومن هنا تتجلى أهمية الجامعة بالنسبة للقطاع الخاص وذلك ما سنوضحه ضمن النقاط التالية:

1- اعتبار الجامعة مصدر للموارد البشرية المؤهلة: تُلبى الجامعة حاجة القطاع الخاص المستمرة لخريجين مؤهلين يمتلكون المعرفة النظرية والمهارات الأساسية في مختلف التخصصات، وذلك باعتبارها مصدراً للمواهب والقيادات المستقبلية، مما يتيح للقطاع الخاص استقطاب الطلاب المتميزين للعمل لديه مباشرة بعد التخرج.

2- اعتبار الجامعة مصدر للبحث والتطوير والابتكار: تمكّن الجامعات القطاع الخاص من تجاوز تحديات البحث المكلف أو طويل الأمد وتتيح له الوصول إلى أحدث المعارف والاكتشافات، وتعاونه في حل المشكلات المعقدة، وتعمل كشريك أساسي في تطوير أدائه وتحقيق القدرة التنافسية للوصول إلى تنمية مستدامة¹⁶.

3- الاستفادة من الاستشارات والخبرة المتخصصة والتعاون الصناعي: يستفيد القطاع الخاص من الجامعات عبر الاستعانة بخبرة أعضاء هيئة التدريس كاستشاريين متخصصين، والحصول على دراسات وتحليلات علمية محايدة لدعم قراراته، بالإضافة إلى إمكانية استخدام مرافقها ومختبراتها المتخصصة لإجراء الاختبارات والتحليل اللازمة، و تعرف كلية "هيوغو" أن التعاون الصناعي الحكومي الجامعي هو: "إقامة شبكة تواصل بين القطاع الصناعي والقطاع الحكومي والجامعات، تستفيد فيه هذه القطاعات من بعضها، وتفاعل من خلاله نتائج أبحاثها بما يعود بالفائدة على المجتمع"¹⁷.

4- الاستفادة من التدريب المستمر وتطوير الموظفين: تلعب الجامعة دوراً محورياً للقطاع الخاص عبر توفير برامج تدريبية متقدمة لتطوير مهارات الموظفين ومواكبة التطورات، وتصميم برامج مخصصة لتلبية احتياجات شركات بعينها، بالإضافة إلى كونها منصة لتبادل المعرفة بين الأكاديميين والمهنيين.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والعملي للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في الجزائر - جامعة المسيلة نموذجاً).

نظراً لأهمية الإطار القانوني والعملي للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في الجزائر فإننا نستعرض ضمن هذا المبحث الإطار القانوني المنظم لشركات الجامعات الجزائرية مع القطاع الخاص ضمن المطلب الأول، مشيراً إلى جامعة المسيلة كحالة دراسة. كما سنحلل الأسس القانونية التي تنظم هذه الشركات، ومجالات التعاون، وآليات التنفيذ، وفي المطلب الثاني، سيتم تقييم مدى فعالية هذه الشركات، وتحديد التحديات المُواجهة، واقتراح حلول لتعزيزها وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة.

المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم لشركات الجامعات الجزائرية مع القطاع الخاص. إدراكاً لأهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، نسعى إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني المنظم لشركات الجامعات الجزائرية مع القطاع الخاص. ففي ظل سعي الجزائر لتنويع اقتصادها وتعزيز القدرة التنافسية لمؤسساتها، حيث أصبح هذا التعاون ضرورة لتوجيه البحث العلمي نحو تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، وتسريع نقل التكنولوجيا. حيث سنتطرق ضمن الفرع الأول إلى توضيح النصوص القانونية التي تؤطر هذه الشركات، أما في الفرع الثاني، نتطرق إلى توضيح المتطلبات القانونية للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مشاريع البحث العلمي.

الفرع الأول: النصوص القانونية للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.

- تنص المادة 207 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 (الجريدة الرسمية رقم 50، 20 سبتمبر 2015) بشأن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، والمرسوم التنفيذي رقم 18-199 (الجريدة الرسمية رقم 48، 5 أغسطس 2018) بشأن تفويض المرفق العام، على ما يلي: «يمكن الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام المسؤول عن مرفق عام، أن يقوم بتفويض تسييره إلى مفوض له، وذلك ما لم يوجد حكم تشريعي مخالف ويتم التكفل بأجر

المفوض له، بصفة أساسية، من استغلال المرفق العام وتقوم السلطة المفوضة التي تتصرف لحساب شخص معنوي خاضع للقانون العام بتفويض تسيير المرفق العام بموجب اتفاقية. وبهذه الصفة، يمكن السلطة المفوضة أن تعهد للمفوض له إنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لسير عمل المرفق العام». ويفهم من نص المادة أن الشخص المعنوي العام (مثل جهة حكومية) المسؤول عن مرفق عام (مثل خدمة النقل العام أو إدارة مياه الشرب) يمكنه تفويض إدارة هذا المرفق إلى جهة أخرى (مفوض له) بشرط عدم وجود قانون يمنع ذلك. يتم تمويل المفوض له بشكل أساسي من خلال إيرادات المرفق نفسه. ويتم التفويض من خلال اتفاقية رسمية بين السلطة المفوضة (الشخص المعنوي العام) والمفوض له. كما أن السلطة المفوضة يمكنها أن تخوّل المفوض له بناء منشآت أو شراء ممتلكات ضرورية لتشغيل المرفق بكفاءة.

أولاً: تنص المادة 37 من القانون العضوي رقم 18/15 المتعلق بقانون المالية الجريفة الرسمية رقم 53، بتاريخ 02 سبتمبر 2018) على ضرورة اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة ارتفاع الدين العام، وعجز الميزانية عن تمويل المشاريع الاقتصادية، ولتحسين أداء تنفيذ هذه المشاريع. وتهدف هذه العقود إلى تخفيف أعباء الموازنة، وتقليل التكاليف، خاصة في المشاريع الكبرى التي تُعزز النمو الاقتصادي وتُوفّر فرص العمل، إضافة إلى تحسين أداء المشاريع وتنافسيتها، وتقاسم المخاطر بين طرفي العقد.

ثانياً: يُخول القانون رقم 15-21، المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في مادته الرابعة، للمتعاملين الاقتصاديين الاستثمار في جهود النهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مقابل حوافز وتشجيعات تُحدد في قوانين المالية. وتنص المادة 5 من هذا القانون على إمكانية حصول المتعاملين الاقتصاديين المنخرطين في أنشطة البحث والتطوير على تمويل من الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وفق شروط وآليات تُحدد تنظيمياً.⁽¹⁸⁾

ثالثاً: قانون الأملاك الوطنية بموجب نص المادة 64 مكرر 1: مدرجة بموجب المادة 19 من القانون (08-14) التي تنص على ما يلي " ينتج عن منح الامتياز دفع صاحب الامتياز إتاوة سنوية على أساس القيمة الايجارية للملح المملوك العمومي الممنوح له و / أو نتائج استغلال هذا الملحق تحصل لفائدة ميزانية الجماعة العمومية المالكة. توضح طريقة حساب هذه الإتاوة في إطار دفتر الشروط المتعلقة بمنح الامتياز".

في الحالات التي تنص عليها أحكام تشريعية خاصة، يجوز إخضاع صاحب الامتياز لدفع حق دخول أو حق ترخيص مقابل قيمة حق الاستغلال الممنوح له.

رابعاً: تهدف الاتفاقية الإطارية المبرمة بتاريخ 24 مارس 2021 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، إلى تعزيز التعاون في دعم المشاريع المبتكرة، والحاضنات الجامعية، ومرافقة الطلبة وحاملي الشهادات الجامعية في إنشاء المؤسسات الناشئة كما تشمل ما يلي:

- 01- مرافقة المشاريع المبتكرة الجامعية للحصول على "علامة مشروع مبتكر".
- 02- إحداث خلية مشتركة لا اقتراح تنظيم لإنشاء مؤسسات ناشئة.
- 03- إبرام اتفاقيات شراكة بين الحاضنات والشركاء الاقتصاديين.
- 04- مرافقة الحاضنات الجامعية لإنشاء مؤسسات ناشئة.
- 05- مرافقة المؤسسات الناشئة للحصول على "علامة مؤسسة ناشئة".
- 06- تشجيع الحصول على براءات اختراع وطنية ودولية.
- 07- إنشاء مؤسسات ناشئة من قبل حاملي براءات الاختراع.
- 08- دعم اقتصاد المعرفة وتشجيع المؤسسات الناشئة.
- 09- القيام بأبحاث مشتركة وتطوير تكنولوجيا في اقتصاد المعرفة.
- 10- دراسات حول تصميم وتطوير النظم والأساليب التكنولوجية.
- 11- تكوين نوعي في اقتصاد المعرفة وإدارة الابتكار.

خامساً: يحدد القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 كيفيات إعداد مذكرة التخرج للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة من طلبة مؤسسات التعليم العالي، مؤكداً على أهمية دور الشركاء الاقتصاديين. ويُرَى أنَّ العلاقة المثلى بين الجامعة والمتعاملين الاقتصاديين يجب أن تُنظَّم من خلال عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص.

الفرع الثاني: متطلبات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مشاريع البحث العلمي يمثل التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث العلمي ركيزة أساسية للنهوض بالبحث وتطويره. لكن شروط هذا التعاون تختلف بشكل كبير حسب عدة عوامل، منها طبيعة المشروع البحثي، ومصدر التمويل، والمؤسسة البحثية، والأطر القانونية المنظمة. لذلك، فضلاً عن وجوب توفر مجموعة من العناصر المتعلقة بالشراكة

أولاً: عوامل الشراكة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مشاريع البحث العلمي:

01-العامل الأول نوع المشروع البحثي: تختلف شروط الشراكة بحسب طبيعة المشروع. فالمشاريع التطبيقية، التي تستهدف إنتاج منتجات أو خدمات قابلة للتسويق، تجذب عادةً استثمارات أكبر من القطاع الخاص، وتفرض شروطاً أكثر صرامة من المشاريع البحثية الأساسية.

02-العامل الثاني جهة التمويل: يُحدد مصدر التمويل حكومي أم خاص) شروط الشراكة. فالمشاريع الممولة حكومياً تخضع لوائح وإجراءات أكثر صرامة، بينما تتمتع المشاريع ذات التمويل الخاص بما في ذلك من القطاع الخاص نفسه) بمرونة أكبر.

03-العامل الثالث المؤسسة البحثية: لكل جامعة أو مركز بحثي لوائحه الداخلية الخاصة بشأن الشراكات، وتشمل هذه اللوائح السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية، وحقوق النشر، ومشاركة الأرباح، وشفافية الإجراءات، وآليات التعاقد.

04-العامل الرابع القوانين والتشريعات: تخضع جميع شراكات البحث العلمي مع القطاع الخاص في الجزائر للإطار القانوني الجزائري، والذي قد يتغير مع مرور الوقت. ثانياً: العناصر الأساسية للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مشاريع البحث العلمي:

على الرغم من عدم وجود إطار موحد، إلا أن معظم شراكات البحث العلمي مع القطاع الخاص في الجزائر تتضمن مجموعة من العناصر الجوهرية ضمن عقد الشراكة نلخصها ضمن ما يلي:

01-اتفاقية شراكة: يُشترط إبرام اتفاقية شراكة مكتوبة تحدد حقوق وواجبات كل طرف، بما في ذلك⁽¹⁹⁾:

02-أهداف المشروع: يجب أن تكون الأهداف محددة وواقعية وقابلة للقياس.

03-مساهمة كل طرف: تحديد مساهمة كل من الجامعة/المؤسسة البحثية والقطاع الخاص مالياً، بشرياً، أو مادياً).

04-الملكية الفكرية: يجب تحديد ملكية حقوق الملكية الفكرية للنتائج البحثية بشكل واضح، مع مراعاة حقوق كل طرف.

05-مشاركة الأرباح: في حال تحقيق أرباح من المشروع، يجب تحديد آلية توزيعها بين الطرفين.

06-مدة الشراكة: يجب تحديد مدة الشراكة بوضوح في الاتفاقية.

- 07- حل النزاعات: يجب تحديد آلية محددة لحل أي نزاعات قد تنشأ بين الطرفين.
- 08- الشفافية: يجب أن تكون جميع مراحل المشروع شفافة أمام الطرفين.
- 09- التقارير: يجب تقديم تقارير دورية عن تقدم المشروع وإنجازاته.
- 10- التقييم: يُشترط إجراء تقييم دوري للمشروع لتقييم مدى نجاحه واقتراح التحسينات اللازم

المطلب الثاني: واقع الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، (حالة جامعة المسيلة).

تأسست جامعة المسيلة عام 1985 بإنشاء معهد عالي للميكانيك، تلاه في عام 1989 افتتاح معهدي الهندسة المدنية والتقنيات الحضرية. حصل المركز على صفة معهد جامعي عام 1992، قبل أن يرتقي إلى جامعة رسمياً عام 2001، تضم جامعة المسيلة حالياً سبع كليات ومعهدين، تضم 23 قسماً، ويُدرس فيها أكثر من 30,220 طالباً بإشراف 1679 أستاذاً باحثاً. تهدف الجامعة إلى تخريج خريجين متميزين، قادرين على الإنتاج المعرفي، والمنافسة في سوق العمل، والإسهام في التنمية المجتمعية، وذلك من خلال بحوث أكاديمية وتنموية مبتكرة ذات معايير عالمية. كما تهدف الجامعة إلى تطوير هيئة تدريس متميزة علمياً ومهنيًا وثقافياً، وتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية واللغة الإنجليزية في التعليم والبحث، و تحقيق تصنيف متقدم محلياً ودولياً.⁽²⁰⁾ حيث أن جامعة محمد بوضياف، المسيلة تسعى منذ مدة إلى إقامة علاقات شراكة مع القطاع الخاص في سبيل تعزيز مكانة البحث العلمي والمضي قدماً في سبيل تحقيق التنمية، وفيما يلي سوف نتطرق إلى واقع الشراكة بين جامعة المسيلة والقطاع الخاص ضمن الفرع الأول، أما الفرع الثاني فسوف نخصصه إلى تقييم الشراكة بين جامعة المسيلة والقطاع الخاص.

الفرع الأول: تحليل اتفاقيات الشراكة المبرمة بين جامعة المسيلة والقطاع الخاص: نوعية الاتفاقيات، مجالات التعاون، الآليات المتبعة، والتحديات.

- أبرمت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة عدة اتفاقيات تعاون وشراكة سيما مع القطاع الاقتصادي الخاص الذي هو محور موضوع هذا البحث ومن بين أهم هاته الاتفاقيات نذكر:

1- اتفاقية تعاون أبرمت بين جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ومصنع "لافارج هولسيم" (Lafarge Holcim) في 2 يوليو 2024، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون البحثي والأكاديمي التطبيقي للطلبة، بتركيز خاص على بحوث البيئة والمحيطات. ويتضمن ذلك

تأسيس شراكة متينة تهدف في المستقبل إلى دعم ابتكارات الطلبة والمؤسسات الناشئة من خلال حاضنة أعمال⁽²¹⁾ وتعدّ لافارج هولسيم (Lafarge Holcim) شركة عالمية خاصة رائدة في إنتاج مواد البناء، كالإسمنت والحصى والخرسانة. نشأت من اندماج لافارج فرنسا) وهولسيم سويسرا) في يوليو 2015، بقيمة سوقية بلغت 50 مليار دولار أمريكي. تقع مقراتها الرئيسية في رابرسفيل-يونون سويسرا) وباريس فرنسا). تعمل الشركة في 90 دولة، وتُساهم الأسواق الناشئة، لاسيما في أمريكا الجنوبية وأفريقيا، بنسبة 60% من مبيعاتها. ويعمل لديها حوالي 100,956 موظفاً، مع قدرة إنتاجية سنوية تبلغ 368.5 مليون طن من مواد البناء، ويذكر أن مجمع لافارج، الذي يضم مصنع الإسمنت المفتاح بالبليدة ووحدة الجبس بالبويرة) قد دخل سابقاً في شراكة مع شركة كوسيدار الجزائرية (يدير منذ عام 2002 مصنعي الأسمنت بالمسيلة و"عقاز" بمعسكر، بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 15 مليون طن وكان آنذاك يُوظف نحو 2600 عامل⁽²²⁾ ومن بين النشاطات التي تقوم بها هته المؤسسة في إطار الشراكة ما يلي⁽²³⁾:

تنظيم محاضرات للطلبة يلقيها خبراء من مجموعة لافارج وطنيون ودوليون، حول مواضيع تتعلق بمجال البناء والتشييد وصناعة مواد البناء.

تنظيم زيارات إلى مصانع الأسمنت في المسيلة وعقاز، ومختبر تطوير البناء، ومختلف محطات الخرسانة الجاهزة، مما يتيح للطلبة فرصة اكتشاف عملية التصنيع ومراقبة جودة المنتجات. -تنظيم زيارة إلى مختبرنا في ليون لخريجي الجامعات المتفوقين ومنسقي برنامجين جامعيين.

- مواصلة الدورة الثانية من الماجستير المهني مع جامعة العلوم والتكنولوجيا.

- وضع برنامج للتدريب العملي في المصانع، وتولي مسؤولية مشاريع نهاية الدراسة.

- دعم البحث العلمي من خلال توفير العينات ووضع خطط التجارب للباحثين.

1-اتفاقية تعاون مبرمة بين جامعة محمد بوضياف بالمسيلة مع شركة Algal Plus المتخصصة في صناعة وتصنيع الألمنيوم، تهدف إلى تعزيز البحث العلمي في مجال الكيمياء الصناعية، مع إمكانية توسيع نطاق التعاون مستقبلاً ليشمل دعم برامج الماجستير والدكتوراه، بما يساهم في خلق التنمية بالمنطقة. وتعدّ شركة Algal Plus، الواقعة في مدينة المسيلة 250 كم جنوب الجزائر العاصمة)، من أكبر الشركات الأفريقية المتخصصة في صناعة الألمنيوم ومن أهم الشركات إذا يمتدّ مجمعها الصناعي على مساحة 127,000 متر مربع)، وطلاع حراري، والأنود، والتلوين الكيميائي، بالإضافة إلى ورشة صهر، وورش تشطيب وتصنيع حسب الطلب

بمعدات تحكم رقمي، ومحطة معالجة مياه متطورة، ومحطة كهرباء وغاز تسمح بالتوسّع في المستقبل.

جدول رقم 01: الاتفاقيات المبرمة بين جامعة المسيلة والقطاع الاقتصادي:

الرقم	المؤسسة	الولاية	تخصص المؤسسة
1	إتفاقية شراكة مبرمة مع مصنع الإسمنت لفارج (LAFARGE LCM Spa)	المسيلة	صناعة الإسمنت
2	إتفاقية شراكة مبرمة مع شركة الحضنة للإسمنت (HCC Spa) منفذة	المسيلة	صناعة الإسمنت
3	Clay Stone Briks – CSB إتفاقية شراكة مبرمة مع	المسيلة	صناعة الطوب
4	EURL BRIMATEC إتفاقية شراكة مبرمة مع	المسيلة	صناعة مواد البناء والعقارات
5	Sarl Vision Intek إتفاقية شراكة مبرمة مع	المسيلة	صيانة معدات المختبر، الصيانة الصناعية، وتطوير البرمجيات
6	Sarl AHELLA Machine إتفاقية شراكة مبرمة مع	المسيلة	تصنيع الآلات
7	EURL Asma Carrosserie Industrielle ACI) إتفاقية شراكة مبرمة	المسيلة	تصليح هياكل السيارات الصناعية
8	إتفاقية شراكة مبرمة مع شركة إنتاج الكهرباء (SPE)	المسيلة	إنتاج الكهرباء
9	إتفاقية شراكة مبرمة مع مؤسسة الدراسات وإنجاز المنشآت الكهربائية والغازية (ONELEC)	المسيلة	دراسات وإنشاءات كهربائية وغازية
10	Hodna Solar إتفاقية شراكة مبرمة مع	المسيلة	الطاقة الشمسية
11	إتفاقية شراكة مبرمة مع شركة كهرباء وطاقة متجددة	غرداية	كهرباء وطاقة متجددة
12	إتفاقية شراكة مبرمة مع الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية	الجزائر	دعم التكنولوجيا
13	إتفاقية شراكة مبرمة مع الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF)	الجزائر	السكك الحديدية
14	إتفاقية شراكة مبرمة مع الشركة الوطنية سوناطراك	الجزائر	النفط والغاز
15	إتفاقية شراكة مبرمة مع شركة اتصالات الجزائر	الجزائر	الاتصالات
16	Mobilis إتفاقية شراكة مبرمة مع	المسيلة	الاتصالات
17	إتفاقية شراكة مبرمة مع شركة صيانة الأجهزة الصناعية (MEI)	المسيلة	صيانة الأجهزة الصناعية
18	Sarl Hodna Environment and Recycling إتفاقية شراكة مبرمة مع	المسيلة	إعادة التدوير وحماية البيئة

19	إتفاقية شراكة مبرمة مع مجمع كوندور	برج بوعرييج	صناعة الأجهزة الكهرومنزلية
20	إتفاقية شراكة مبرمة مع شركة مغرب للقنوات	المسيلة	صناعة القنوات
21	إتفاقية شراكة مبرمة مع غرفة التجارة والصناعة حضنه	المسيلة	دعم التجارة والصناعة
22	إتفاقية شراكة مبرمة مع مصرف السلام	المسيلة	الخدمات المصرفية
23	إتفاقية شراكة مبرمة مع شركة حضنه للحليب	المسيلة	صناعة الألبان
24	إتفاقية شراكة مبرمة مع مستثمر فلاحي صناعي ماضي محمد	المسيلة	فلاحي صناعي
25	إتفاقية شراكة مبرمة مع مستثمر المجمع الفلاحي قمرة للفلاحة	المسيلة	فلاحي
26	إتفاقية شراكة مبرمة مع مستثمر بتقة عقبة	المسيلة	فلاحي
27	إتفاقية شراكة مبرمة مع مستثمر أميمة للفلاحة – بن شادة عاشور-	المسيلة	فلاحي
28	إتفاقية شراكة مبرمة مع مستثمر المجمع الفلاحي الصناعي مرام – عرباوي لخضر –	المسيلة	فلاحي صناعي
29	إتفاقية شراكة مبرمة مع مستثمر ش.ذ.م. مشنيتي ديس ميلك ديريف – شنيقي العمري –	المسيلة	فلاحي
30	إتفاقية شراكة مبرمة مع مستثمر ش.ذ.م. أسافر للخدمات والتجارة العالمية – حريزي اسماعيل-	المسيلة	تجارة وخدمات
31	إتفاقية شراكة مبرمة مع مستثمر فلاحي بركة عيسى	المسيلة	فلاحي

المصدر: الموقع الرسمي لجامعة محمد بوضياف -المسيلة²⁴

ثالثا: التحديات:

هناك العديد من التحديات التي قد تواجه الشركات بين جامعة محمد بوضياف بولاية المسيلة والقطاع الخاص نذكر النقاط الآتية:

01- اختلاف الثقافات المؤسسية: تباين الثقافات بين بيئة الجامعة الأكاديمية وبيئة الشركات الخاصة، قد يُصعّب التوافق على الأهداف.

02-التباين في الأهداف: اختلاف أولويات الجامعة التعليم والبحث) عن أولويات الشركات الربح والمنافسة) يؤدي إلى صراعات على توزيع الموارد والوقت.

03-قصور في التواصل والتنسيق: يؤدي غياب آليات تواصل فعّالة وخطط تنسيق واضحة يُعيق سير العمل بين الجامعة والشركات.

- 04-قلة الموارد المالية: يُمكن أن تُعيق قيود الميزانية في الجامعة والشركات الخاصة الحصول على التمويل الكافي للمشاريع المشتركة.
- 05-البيروقراطية: الإجراءات البيروقراطية المعقدة في كلا الجانبين تُبطئ تنفيذ المشاريع وتُعيق تقدمها.
- 06-حماية الملكية الفكرية: يُحتاج إلى اتفاقيات واضحة بشأن حقوق الملكية الفكرية للبحوث والابتكارات لتجنب النزاعات.
- 07-عدم التوازن في القوة التفاوضية: عدم التكافؤ في القوة التفاوضية بين الجامعة والشركات قد يؤدي إلى استغلال أحد الطرفين.
- 08-عدم كفاءة بعض الشركات: قد تفتقر بعض الشركات للكفاءة المطلوبة للتعاون الفعال في البحث والتطوير، مما يؤثر سلباً على النتائج.
- 09-صعوبة قياس الأثر: تقييم الأثر الحقيقي للشراكات على المدى القصير والطويل يُمثل تحدياً، مما يُصعب تقييم نجاحها.
- 10-عدم استدامة الشراكات: تغيّر الظروف أو غياب حوافز كافية قد يؤدي إلى انتهاء الشراكات قبل تحقيق أهدافه.
- الفرع الثاني: تقييم مدى فعالية الإطار القانوني الحالي في تنظيم شراكات جامعة المسيلة مع القطاع الخاص،
- يُظهر الجدول قائمة بـ 31 مؤسسة دخلت في اتفاقيات شراكة وتعاون مع جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. ويُلاحظ تركّز كبير لهذه المؤسسات 22 من أصل 31) في ولاية المسيلة، مما يُشير إلى تقدم الجامعة في بناء علاقات تعاون قوية مع القطاع الاقتصادي المحلي. كما يُشير هذا التركّز إلى أهمية الجامعة كمحرك للتنمية الاقتصادية المحلية. وتنوع المؤسسات المشاركة في هذه الاتفاقيات، وتشمل قطاعات حيوية كالآتي:
- الصناعة والتصنيع: مصانع أسمنت لافارج، شركة الحضنة للإسمنت - منتهية)، إنتاج الطوب (Clay Stone Briks)، وصيانة المعدات الصناعية (MEI). تشير هذه الشراكات إلى دور الجامعة في دعم التطوير التكنولوجي والتدريب العملي في هذه القطاعات.
- الطاقة: إنتاج الكهرباء (SPE)، والطاقة المتجددة (Hodna Solar)، وشركات البنية التحتية الكهربائية (ONELEC). تُظهر هذه الاتفاقيات اهتمام الجامعة بالمساهمة في تطوير قطاع الطاقة وتعزيز استخدام الطاقات المتجددة.

الفلاحة: العديد من المستثمرين الفلاحيين الأفراد ومجمع فلاحي جمعية قمرة للفلاحة). يُبرز هذا التعاون دور الجامعة في دعم التنمية الزراعية المستدامة ونقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة إلى القطاع الفلاحي.

الخدمات: الاتصالات (Mobilis)، المصارف مصرف السلام)، والنقل ANESRIF - على الرغم من كونها مؤسسة وطنية)، وغيرها من الشركات الخدمائية. تُشير هذه الشراكات إلى تنوع مجالات التعاون بين الجامعة والقطاع الخاص، وتشمل جوانب إدارة الأعمال، والتسويق، والتكنولوجيا المعلوماتية.

التجارة والصناعة: غرفة تجارة وصناعة حضنة. يُعزز هذا التعاون دور الجامعة في دعم بيئة الأعمال المحلية وتوفير فرص تدريب وتطوير المهارات للقوى العاملة.

الهيئات الوطنية: شركات وطنية كسوناطراك، اتصالات الجزائر، والوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية (ANPT). وجود هذه الشركات يُشير إلى قدرة جامعة محمد بوضياف على بناء علاقات تعاون مع جهات على المستوى الوطني، مما يُعزز من مكانتها كجهة فاعلة في التنمية الاقتصادية.

وجود بعض الشركات المنتهية شركة الحضنة للإسمنت و(ACI) يُشير إلى طبيعة السوق وتحديات الاستدامة، ولكن يُظهر أيضاً قدرة الجامعة على التكيف مع هذه التغيرات والبحث عن شركاء جدد.

باختصار، تُظهر هذه الاتفاقيات نجاحاً ملحوظاً لجامعة محمد بوضياف في بناء شراكات استراتيجية مع القطاع الاقتصادي، مما يُساهم في دعم التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية على حد سواء. ولكن لتحليل أكثر شمولية، يُنصح بإجراء دراسة أعمق لتقييم أثر هذه الشراكات على الاقتصاد المحلي وعلى الجامعة نفسها، كما أن تحليل بيانات الشراكات الواحد والثلاثين بين جامعة محمد بوضياف والمسيلة والقطاع الخاص، نقاط قوة وضعف في الإطار القانوني الحالي. تتركز نقاط القوة في نجاح الجامعة في بناء علاقات تعاون قوية مع القطاع الاقتصادي المحلي، خاصةً في ولاية المسيلة، مما يُشير إلى دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية. كما تُظهر تنوع الشراكات عبر قطاعات حيوية كالصناعة، الطاقة، الفلاحة، والخدمات، دلالة على مرونة الجامعة وقدرتها على التكيف. ومع ذلك، يُلاحظ بعض نقاط الضعف التي تحتاج إلى معالجة عبر تعديل الإطار القانوني:

نقاط الضعف الملاحظة:

- 01- غياب آلية واضحة لتقييم الشراكات: وذلك بسبب قصور الإطار القانوني الحالي، على الأرجح، وافتقاره إلى آلية واضحة وشفافة لتقييم مدى نجاح الشراكات ومدى تحقيق أهدافها. يجب وضع معايير محددة قابلة للقياس لتقييم كل شراكة، وذلك قبل البدء بها وخلال فترة الاتفاقية وبعد انتهائها.
- 02- عدم وجود حوافز كافية للشركات: قد لا يكون هناك حوافز كافية لجذب الشركات الكبرى للدخول في شراكات مع الجامعة، خاصةً تلك الواقعة خارج ولاية المسيلة. يجب توفير حوافز ضريبية أو إدارية أو دعائية مناسبة، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالشراكات.
- 03- عدم كفاية التمويل: قد يفتقر برنامج الشراكات إلى تمويل كافٍ لدعم الأنشطة البحثية والتدريبية المشتركة. يجب تأمين مصادر تمويل مستدامة للبرامج والمشاريع المشتركة.
- 04- عدم توثيق التجارب: يجب تطوير آلية لتوثيق التجارب والدروس المستفادة من كل شراكة، سواءً كانت ناجحة أم غير ناجحة. هذا سيساعد في تحسين الآليات وتجنب تكرار الأخطاء في المستقبل.

الخاتمة:

تلخص هذه الدراسة تجربة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كنموذج للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية المستدامة. فالرغم من محاولة الجامعة في بناء شراكات متنوعة، إلا أن تعزيز فعاليتها يتطلب إطاراً قانونياً أكثر فاعلية، وذلك من خلال سن تشريعات جديدة وكذا تعديل التشريعات القائمة، ليشمل آليات لتقييم الشراكات، وحوافز لجذب الشركات، وإجراءات فعّالة لحل نزاعات، ومصادر تمويل مستدامة، وشفافية كاملة. بإصلاح هذا الإطار، ستساهم هذه الشراكات بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في الجزائر. كما نُشدّد على ضرورة إجراء دراسات مستقبلية أكثر عمقاً لتقييم أثر هذه الشراكات على الاقتصاد الوطني لوضع سياسات تنموية أكثر دقة، كما نوصي بالأخذ بعين الاعتبار المقترحات والإضافات الآتية:

التوصيات:

1. إعداد قانون أو لائحة تنظيمية خاصة: وضع قانون أو لائحة تنظيمية خاصة بشراكات الجامعة مع القطاع الخاص، تُحدد الإجراءات، والشروط، والآليات بشكل واضح ومُفصل.

2. إنشاء لجنة مختصة: تشكيل لجنة مختصة لتقييم مقترحات الشراكات ومتابعة تنفيذها. يُنصح بتكوين هذه اللجنة من ممثلين للقسم القانوني، والقسم المالي، وأعضاء هيئة التدريس ذوي خبرة، وممثلين لقطاع الخاص.
3. تطوير قاعدة بيانات: إنشاء قاعدة بيانات متكاملة لجميع اتفاقيات الشراكة، مع إمكانية تحديثها باستمرار. سُنَّهَل هذه القاعدة إجراء التحليل والتقييم لنشاطات الشراكة مع الجامعة.
4. تعزيز التواصل والترويج: تعزيز التواصل والترويج لنشاطات الشراكة وإنجازاتها بغرض جذب شركاء جدد وإظهار النجاحات التي تحققت.
5. إشراك الخبراء الدوليين: الاستعانة بخبراء دوليين لتقديم الدعم والمشورة في مجال تنظيم الشراكات وإعداد اتفاقيات شراكة فعالة

الهوامش

- (1) كمال سي محمد، أحمد حرير، إمكانية تطبيق عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد 2022/01، ص 133-151.
- (2) منى عبد الله السمحان، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيقي جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد 91، الجزء الأول، يوليو 2021، ص 296-339.
- (3) المرجع نفسه.
- (4) ريم غازي بنيه الحازمي، منى محمد على الصانع، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها بالمملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، مج 8 عدد 27، ابريل 2024، ص 166-200.
- (5) حمزة محمود الزبيدي، تكامل منظومة التفاعل بين القطاعات الإنتاجية ومؤسّسات التعليم العالي والبحث التطبيقي، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران السعودية، المنعقد في الفترة من 24-27 فبراير 2008
- (6) عقلا العقلا، حمد، وراضي، بجمت. مرجع سابق ص 184.
- (7) أنظر المادة 02 المرسوم تنفيذي رقم 03 279 - مؤرخ في 13 أغسطس سنة 200 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 2003/51.
- (8) أنظر المادة 03 من المرجع نفسه.
- (9) أنظر المادة 05 من المرجع نفسه.
- (10) دناقة أحمد، واقع الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيواقتصادي: تحليل السيولوجي، الساوره للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول: ديسمبر 2015، ص 111-127.
- (11) أنظر المادة 6 من القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية 71 بتاريخ 30 ديسمبر 2015.

- 12 ذبوالقول هرون، الشراكة بين الجامعة الجزائرية و القطاع الخاص للنهوض بالابتكار،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد 05 العدد03، 2011،صص 12-25.
- 13 أنظر المادة 08 من التنفيذي رقم 11-396 المحدد للقانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري و التكنولوجي.
- 14 أنظر المرسوم التنفيذي 20-254 في المتعلق بإنشاء لجة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال،ويحدد مهمتها وتشكيلها وسيرها ج.ر. ج.ج. 2020-55.
- 15 أ. اتحاد علي عبد الحفيظ العكور، العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الأردن، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 2017/04،صص 01-09.
- 16 ذبوالقول هرون، المرجع السابق، ص 15
- 17 ذبوالقول هرون، المرجع نفسه، ص 17
- (18) أنظر المواد 4 و5 من القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية 71 بتاريخ 30 ديسمبر 2015.
- (19) أنظر اتفاقية التعاون المبرمة بين مخبر المهارات الحياتية بجامعة محمد بوضياف مع مخبر التربية والصحة النفسية بجامعة أبو القاسم سعد الله.

(20) تمت الزيارة في (2024/12/02) ، / <https://www.univ-msila.dz/site/>

(21) رابط مختصر للموقع الرسمي لجامعة المسيلة ، شوهد في 03-12-2024 <https://2u.pw/aEG4ndjq>

(22) بن نعم عبد اللطيف، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص لترقية الخدمات العامة، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجنت، المجلد 08، العدد 01 مارس، 2021، ص 110-135.

(23) تمت الزيارة بتاريخ 05-12-2024، https://www.lafarge.dz/1_9_5-partenariats

24

<https://www.univmsila.dz/site/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/>